


Distr.: General
20 October 2015
Arabic
Original: English

# بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٥٣٧، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء ما سجل مؤخرا من تصاعد في مستويات العنف والقلاقل التي تهدف إلى زعزعة استقرار البلد وتهدد العملية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويدين مجلس الأمن بشدة هذا العنف، بما في ذلك جميع الهجمات ضد المدنيين، والعنف الطائفي والعنف الموجه ضد النساء والأطفال، ونهب مرافق المساعدة الإنسانية، ومهاجمة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن بعض هذه الهجمات قد يشكل جرائم حرب، كما يشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن جميع تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها، وعن انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

”ويشدد مجلس الأمن أيضا على أن كل من يقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويهدد العملية الانتقالية السياسية أو يعيقها، ويستهدف المدنيين ويهاجم حفظة السلام، قد يستوفي بذلك معايير الإخضاع للجزاءات وفقا لما ورد في قرار مجلس الأمن ٢١٩٦ (٢٠١٥).

”ويكرر مجلس الأمن إدانته الشديدة لجميع انتهاكات القانون الدولي الساري، ويطالب جميع أطراف النزاع المسلح بالتقيد التام بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.




201015 201015 15-18168 (A)


”ويكرر مجلس الأمن تأييده للسلطات الانتقالية، بقيادة كاترين سامبا – بانزا، الرئيسة الانتقالية للدولة، ويدعو جميع أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الالتزام بتحقيق السلام والمصالحة من خلال تنفيذ الاتفاقات التي اعتمدت في منتدى بانغي في أيار/مايو ٢٠١٥.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قراره تطبيق تدابير تجميد الأصول وحظر السفر الواردة في الفقرتين ٤ و ٧ من القرار ٢١٩٦ (٢٠١٥) على الأفراد والكيانات التي تنخرط في الأعمال التي تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى أو تقدم الدعم لها، تمشيا مع الفقرتين ١١ و ١٢ من القرار ٢١٩٦ (٢٠١٥). ويؤكد مجلس الأمن من جديد أيضا عزمه على توسيع قائمة الأفراد والكيانات التي وضعتها لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بإضافة المسؤولين عن اندلاع أعمال العنف الأخيرة، وبخاصة كل من قدم الدعم لفرد أو كيان يقع تحت طائلة الجزاءات التي فرضتها اللجنة، أو عمل لحسابه أو بالنيابة عنه أو بتوجيه منه.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن المسؤولين عن أعمال العنف الأخيرة، سواء من ارتكبها أو من شارك فيها بأي شكل من الأشكال، ينبغي أن يحاسبوا على أعمالهم، ويؤكد مجددا أن بعض تلك الأعمال قد تشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تعد جمهورية أفريقيا الوسطى دولة طرفا فيه. ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بالبيان الصادر عن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن تصاعد أعمال العنف في الآونة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أشارت فيه إلى أنها فتحت تحقيقا العام الماضي في الجرائم التي ارتكبت في البلد منذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، إثر إحالة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لهذه القضايا.

”ويطلب مجلس الأمن إلى السلطات الانتقالية، بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن تبدأ تحقيقاتها للتعرف على هوية المسؤولين عن تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور الذي يمكن أن تقوم به المحكمة الجنائية الخاصة المحلية في هذا الصدد، ويؤكد الحاجة الملحة إلى أن تضطلع المحكمة بمهامها الأولية، كما يؤكد على ضرورة أن تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد

لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى المساعدة التقنية لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وأن تساعدها في بناء قدراتها بما يتماشى والفقرة ٣٢ (ز) من الولاية المنوطة بها عملا بالقرار ٢٢١٧ (٢٠١٥).

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تكرر حوادث فرار المحتجزين من السجن في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تؤثر سلبا على أعمال مكافحة الإفلات من العقاب والجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد، ويهيب بالسلطات الانتقالية أن تعزز جهودها في التحقيق والمحاكمة واحتجاز السجناء على نحو مأمون وآمن وإنساني، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على النحو الملائم ووفقا للولاية المنوطة بها. ويعرب أيضا عن قلقه إزاء ورود تقارير عن مشاركة بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الأحداث الأخيرة التي شهدتها بانغي، مما يبين الحاجة إلى التدريب، كما يبين أهمية التقدم في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك عمليتا الفرز عند الاستقدام والمساءلة بين صفوف قوات الدفاع والأمن، وإتمامهما قبل إعادة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى لتزاول مهامها الميدانية.

”ويطالب مجلس الأمن بأن يبادر كل من يسعى إلى إضعاف الحكومة الانتقالية من داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها، بما في ذلك الميليشيات والجماعات المسلحة من غير الدول، إلى وقف جميع أشكال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار على الفور، وإلى إلقاء السلاح، والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف الأعمال القتالية والعنف الموقع في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ ببرازافيل، الكونغو، وكذلك الاتفاق على مبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن الذي اعتمد في منتدى بانغي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالتقدم الكبير المحرز في عملية تسجيل الناخبين في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أسفر عن تسجيل أعداد غير مسبوقة من المواطنين؛ ويدعو إلى إتمام هذه العملية على وجه السرعة، ويشدد على أهمية تسجيل جميع سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم اللاجئون في الدول المجاورة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد الأهمية الحاسمة والحاجة الملحة لإجراء الاستفتاء الدستوري والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ومن الانتخابات التشريعية قبل نهاية عام ٢٠١٥، على نحو حرّ وعادل وشفاف يشمل جميع مكونات المجتمع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويتماشى والميثاق الدستوري الانتقالي. وفي هذا الصدد،

يشدد مجلس الأمن على ضرورة التنفيذ الصارم والكامل لأحكام الميثاق الدستوري الانتقالي، ويدعو السلطات الانتقالية، بما في ذلك السلطة الوطنية للانتخابات والمجلس الانتقالي الوطني، إلى أن تعتمد وتعمم، دون أي تأخير إضافي، جدولا زمنيا منقحا لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ويهيب مجلس الأمن أيضا بالسلطة الوطنية للانتخابات أن تواصل الأعمال التحضيرية لإجراء الاستفتاء والانتخابات دون تأخير.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية بذل جميع الجهود اللازمة من أجل كفالة السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويثني في هذا الصدد على العمل المشترك الذي يضطلع به الزعماء الدينيون في جمهورية أفريقيا الوسطى سعيا منهم إلى تحقيق السلام بين المجتمعات المحلية، ويدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتهيئة الظروف للمصالحة الدائمة، ومن ذلك حماية المدنيين من أي أعمال عنف قائمة على أساس ديني أو عرقي.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الدور المتواصل للمنطقة في تعزيز السلام الدائم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الوسيط الدولي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبلدان المنطقة دون الإقليمية، وكذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كمشاركين في الوساطة. ويشجع مجلس الأمن البلدان في المنطقة على زيادة استخدام نفوذها والاجتماعات الإقليمية لتشجيع التقدم في المرحلة الانتقالية وصوب إجراء الانتخابات، ولمنع المفسدين داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها، من محاولة تعطيل هذه العمليات.

”ويدعو مجلس الأمن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة إلى التعجيل برفع مستوى قدراتها، ويحث سائر الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم لتمكينها من مجاراة معايير الأمم المتحدة دون مزيد من التأخير.

”ويدعو مجلس الأمن كذلك المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال تلبية الأولويات الرئيسية للأشهر ١٢-١٨ القادمة التي حددها مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى إبان منتدى بانغي، والتي تشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق العدالة والمصالحة، بما في ذلك إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة المحلية وتعزيز قدرات المحاكم المحلية وإنشاء لجنة العدل والحقيقة والمصالحة، وإعادة بسط سلطة الدولة وتوسيع نطاقها دعما للحوكمة الديمقراطية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية

والاجتماعية. ويرحب مجلس الأمن بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد على هامش الجمعية العامة، ويشجع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم لهذه البرامج على صرف الأموال بسرعة وحشد المزيد من الدعم في المجالات ذات الأولوية التي لا تزال تعاني من نقص التمويل.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في إطار الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن في القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥)، وللسلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها فيما يبذلونه من جهود لإحلال السلام الدائم والاستقرار في بلدهم وحماية المدنيين، بما في ذلك المستهدفون لأسباب عرقية أو دينية، ولإعادة بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بأن فردين خاضعين للجزاءات يقومان بأسفار في المنطقة، ويشدد على إشارته إلى أن الأفراد الذين ييسرون عن علم سفر فرد مدرج في القائمة ينتهك بذلك الحظر المفروض على السفر، قد يستوفون في نظر اللجنة المعايير المحددة لإخضاعهم للجزاءات“.